شنـاشيـل

بين العراق والكويت فتّش عن إيران!

■ عدنان حسين

الحرّ في بغداد تحوم درجته المئوية هذه الأيام حول الخمسين، لكن بالتأكيد ليس لهذا الأمر علاقة بارتفاع درجة الحرارة "الوطنية" لدى بعض السياسيين في العاصمة وخارجها في الأيام الأخيرة، فهذه الدرجة كما هو واضح مضبوطة بالريموت كونترول من خارج الحدود.

في بغداد، كما في البصرة والموصل وكركوك والرمادي وسواها، ألف قضية وقضية تستحق كل واحدة منها أن يرفع النواب والوزراء وقادة الأحزاب وأعضاء مجالس المحافظات نبرة أصواتهم إلى أعلى مستوى، فأزمة الكهرباء على حالها السيئة، والأزمة السياسية على حالها الموصدة الأبواب، والوضع الأمني على حاله المتردية، ومشكلة العطالة وبخاصة بين صفوف الخريجين على حالها المتفاقمة، وسوء الخدمات العامة (الصحة والنظافة والمجاري والتعليم والنقل والمرور) على حاله التعيسة، والفساد المالي والإداري على حاله المستشرية، وكذا الحال بالنسبة للصناعة المتدهورة والزراعة التالفة والأرض المتصحرة.

وفي بغداد كما في سائر المدن تتواصل وتشتدّ الحملة الحكومية للتضييق على الحريات العامة والحقوق المدنية، بل هي ترتفع إلى مستوى الذروة بالسعي لتشريع قوانين مقيّدة لهذه الحريات والحقوق وأخرى تحلّل شكلاً من أشكال الفساد، كقانون "حماية الصحفيين" وقانون "حرية التعبير" وقانون العفو عن مزوري الوثائق الشهادات الدراسية.

هذا كله يمسّ الحياة اليومية لثلاثين مليون عراقي مسّاً مباشراً ويؤثّر في مصالحهم الحيوية، لكن سياسيينا من نواب ووزراء وزعماء أحزاب ومنظمات، يختارون، والحال هذه، أن يهربوا إلى الأمام فيفجّرون فقاعة اسمها ميناء مبارك الكويتي، ويتسابقون على قرع طبول التهديدات والنفخ في مزامير التهويل على نحو ما حدث منذ إحدى وعشرين سنة. وكما كانت عليه الحال قبل عقدين فان القرع والنفخ يجري هذه الأيام بالشعارات "الوطنية" نفسها التي نادى بها صدام تمهيداً وتبريراً لمغامرته التي لم تنته بعد فصول نتائجها الكارثية المهولة.

يحتاج المرء إلى أن يفقد كل قدراته العقلية لكي يتصور أن إثارة قضية الميناء الكويتي تتعلق بشعور وطني عال لمثيرها، فالمشاكل والأزمات والمعضلات التي يواجهها العراقيون على مدار الساعة هي أولى بأن يهتمّ بها الذين اخترعوا هذه القضية، ميناء مبارك لا يؤثر في حياة العراقيين على نحو ممض وقاتل كما الفساد المالي والإداري والبطالة وانعدام الخدمات والمحاصصة والاحتراب بين القوى الحكومية المتصارعة على السلطة والنفوذ والمال.

هذه القضية صناعة إيرانية مئة في المئة، وهي صناعة متهالكة وفاسدة كما كل السلع الإيرانية التي أغرق أصحاب المصالح السوق العراقية بها، ابتداءً من الأغذية الفاسدة والمخدرات وانتهاءً بالسيارات الأسوأ بين سيارات العالم.

إيران فشلت في مساومة الكويت في قضية شبكة التجسس الإيرانية، وإيران منيت بهزيمة في محاولتها التدخل في الشؤون الداخلية البحرينية، فأطلقت إشارتها لأصدقائها وعناصرها في العراق لتفجير فقاعة ميناء مبارك، ومن لا يصدّق ليراجع أسماء الذي قرعوا الطبول ونفخوا في المزامير، ومن لا يصدق فليراقب المواقف الصامتة لهؤلاء حيال الاعتداءات الإيرانية المسلحة داخل الأراضي العراقية من الفكة إلى إقليم كردستان، وحيال التسليح الإيراني المتواصل للمليشيات، وحيال القطع الإيراني لمياه نهر الوند، وقبلها حيال مشكلة المياه الإيرانية المالحة المبزولة إلى داخل العراق.

المشاكل بين العراق والكويت، المتوارثة عن نظام صدام ومغامرته العدوانية، لم تنته تماماً، ولهذا ظلّ ملف العلاقات بين البلدين في أيدي مجلس الأمن إلى الآن .. والموقف الصحيح أن تلجأ الحكومة العراقية إلى هذا المجلس كلما نشأت مشكلة جديدة بين البلدين، لا أن يأخذ كل من هبّ ودبّ هذا الملف بين يديه ويتصرف به على النحو الذي تريده إيران أو أي دولة أخرى تحقيقاً لمصالحها وتخريباً لمصالح العراق.

الملا يتهم المالكي بتوسيع النفوذ الإيراني

التيار الصدري: سنستجوب رئيس الحكومة في حال طلب تمديد الاميركان

□ بغداد / المدى

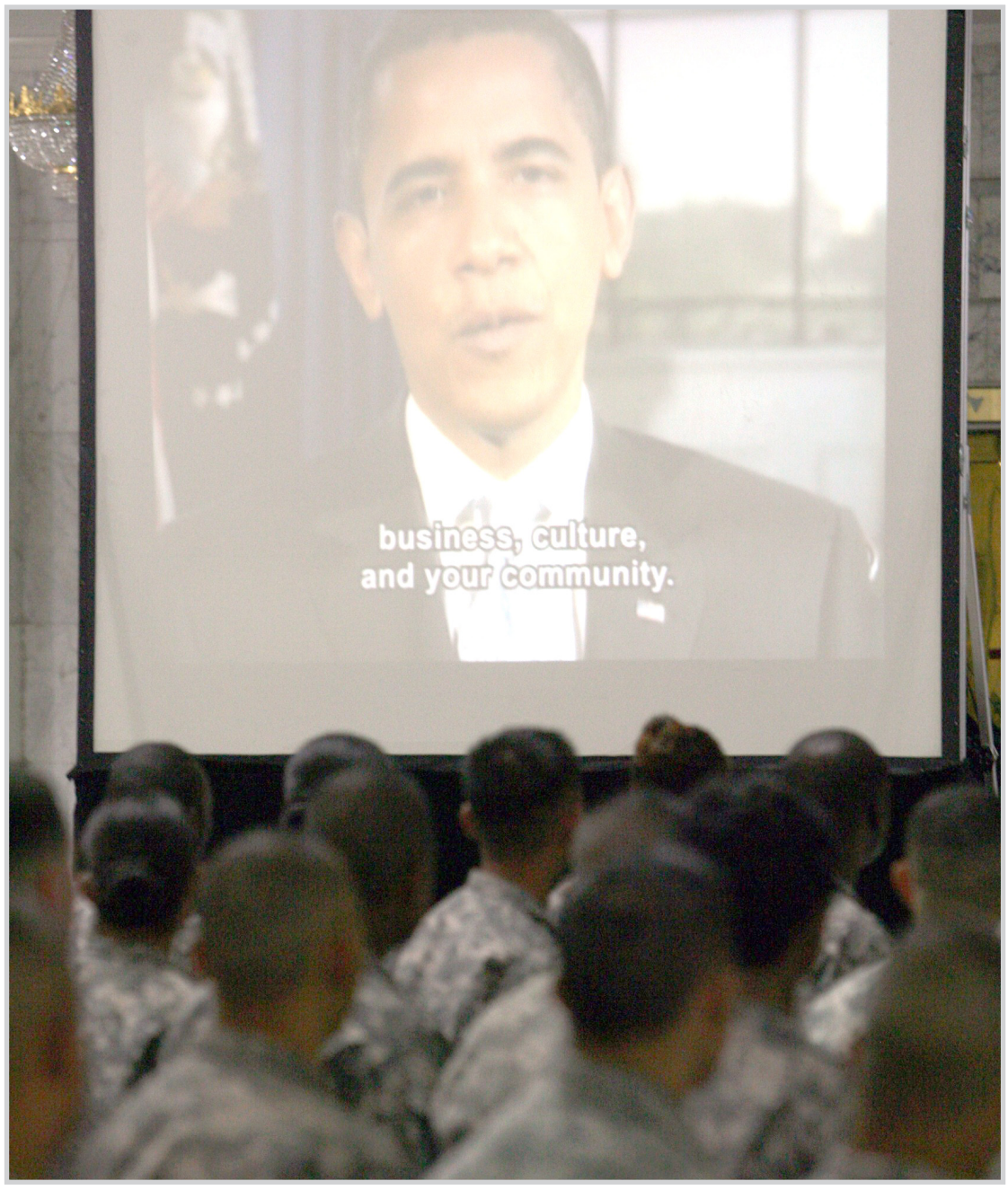

أعلنت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري أنها ستطالب باستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي إذا دعا إلى تمديد الوجود الامريكي في العراق.

وقال عضو مجلس النواب عن كتلة الأحرار عدي عواد إن موقف كتلته واضح من مسألة التمديد للقوات الاميركية في العراق. وأضاف في حديث خص به (المدى) "إننا نرفض السماح لقوات الاحتلال بالبقاء فترة أخرى في العراق"، مبينا أن هذا الموقف هو موقف شعبي وليس موقف الكتلة الصدرية فقط.

وأشار عواد إلى "أن أية جهة حكومية تدعو إلى التمديد سنستجوبها في البرلمان بمن فيهم رئيس الوزراء".

في غضون ذلك، جددت الهيئة السياسية للتيار الصدري، الثلاثاء، رفضها لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق بعد نهاية العام الحالي وتحت أي ذريعة أو مسوغ، منتقدة ما أسمته "محاولات التشويه والمزايدة" على موقفها الثابت من تلك القوات.

وقال رئيس الهيئة السياسية كرار الخفاجي في بيان صدر، أمس وحصلت "المدى"، على نسخة منه إن "موقف الهيئة من الاحتلال الأميركي واضح وثابت"، مؤكدا رفض الهيئة لتمديد بقاء تلك القوات إطلاقاً بعد نهاية العام الحالي ٢٠١١، وتحت أي ذريعة أو مسوغ، وأضاف الخفاجي أن الهيئة السياسية تنطلق في موقفها برفض تمديد بقاء المحتل من منطلقات شرعية وقانونية وشعبية، منتقدا في الوقت ذاته محاولات التشويه والمزايدة على موقف التيار الصدري الثابت من رفض التمديد لبقاء قوات الاحتلال، بحسب البيان.

وكان النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عدي عواد قد أشار إلى إمكانية موافقة التيار على بقاء القوات الأميركية بعد العام الحالي ٢٠١١.

وكانت كتلة الأحرار قد أعلنت، عن إطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، مؤكدة أنها جمعت حتى الآن توقيع مئة نائب.

بدوره، اعتبر القيادي في ائتلاف العراقية النائب حيدر الملا أن "مسؤولية الخروقات الأمنية في العراق من ارتفاع نسب حوادث القتل والتفجيرات الإرهابية وخرق الحدود العراقية تقع على عاتق رئيس الوزراء نوري المالكي، كونه يشغل منصب قائد القوات المسلحة في البلاد"، لافتا إلى أن "أي قرار بانسحاب القوات الأميركية في العراق أو تمديد بقائها يجب أن يأخذ في الحسبان مصلحة الشعب العراقي في المقام الأول".

وأكد الملا في تصريح لوكالة أنباء كردستان على أنه "بسعي المالكي إلى توسيع النفوذ الإيراني في العراق بعد انسحاب القوات الأميركية المقرر بحلول نهاية العام الحالي فإن القائمة العراقية ستقف ضد انسحاب تلك القوات"، مشددا على أن "صمت المالكي تجاه الخروقات الإيرانية وقصفها المناطق الحدودية لإقليم كردستان خيرُ دليلٍ على نيته في توسيع النفوذ الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأميركي".

وذكر القيادي في العراقية أن "هناك أطرافاً عراقية ترى أنه في حال إقرار المالكي تمديد بقاء القوات الأميركية فإنه سيتهم بإبقاء البلاد تحت مظلة الاحتلال"، مشددا على أن "تلك الرؤية غير صحيحة لأن العراق تربطه عدة اتفاقيات تعاون ومصالح مشتركة بالولايات المتحدة الأميركية"، مبينا أن "قائمته لا تريد التدخل في قضية انسحاب القوات الأميركية من العراق من عدمها، ذلك أنها لا تشغل أي مناصب أمنية في حكومة المالكي".

وتتأرجح تصريحات السياسيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبول الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع.

وأكدت وزارة الداخلية العراقية، الأسبوع الماضي، جاهزية قواتها لتسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الحالي، مبينة أن وجود مدربين أميركيين في العراق سيتم وفق مذكرات تفاهم بين الطرفين.

وقال وكيل وزارة الداخلية عدنان الأسدي إن "الوزارة لديها تقارير تؤكد جاهزية قواتها لتسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي"، مشيرا إلى أن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي اطلع على هذه التقارير باعتباره وزيرا للداخلية بالوكالة ولديه اجتماعات مستمرة بقادتها".

وأضاف الأسدي أن "وزارة الداخلية لا تحتاج إلى وجود قوات أميركية لكنها ربما تحتاج إلى تدريبات فقط"، لافتا إلى أن "هذه التدريبات يمكن أن تحدث من خلال مذكرات تفاهم بين العراق والولايات المتحدة ودول أخرى لتدريب الاستخبارات والإدارة المالية".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

أساتذة جامعيون يصفون قرارات الأديب بالظالمة

مصدر: الاجتثاث في التعليم لخلق توازنات في الوزارة

□ بغداد/ المدى

كشف مصدر مطلع في وزارة التعليم العالي أن الإجراءات الجديدة التي اتبعها وزير التعليم علي الأديب جراء اجتثاث عدد كبير من أساتذة الجامعات العراقية، هي عملية لخلق توازنات كبيرة داخل مؤسسات الوزارة.

وقال المصدر في اتصال هاتفي مع (المدى) إن هذا الإجراء جاء بعد أن شمل الوزير السابق وعضو مجلس النواب الحالي عبد ذياب العجيلي أعدادا كبيرة من قادة ضباط الجيش خاصة من الجيش السابق بقرار قبولهم في الدراسات العليا، كما أن هناك قرارا سابقا باعتبار منتسبي هيئة التصنيع العسكري والمؤسسات المنحلة من حملة الشهادات وإعادتهم إلى التعليم أو في مؤسسات بحثية على اعتبار أنهم مجتثون بحل المؤسسات السابقة التي هي مجتثة أصلاً.

بدوره أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقيادي في حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون علي الأديب، أن قانون المساءلة والعدالة سيطبق في الجامعات العراقية قريباً، لأن الجامعات مازالت تضم عددا كبيراً من الأساتذة المشمولين بالاجتثاث.

وأوضح الوزير أن وجود هؤلاء في الجامعات قد يؤثر على أفكار الأجيال الجديدة. ودعا الوزير إلى تبني مقاومة من طراز جديد أسماها مقاومة ثقافة الاسترخاء.

في الوقت نفسه دعا النائب عن العراقية قيس الشذر إلى ضرورة توسيع الدعوة إلى المصالحة لتشمل الذين طرأ تغيرٌ على مواقفهم السياسية، خصوصا في ما يتعلق بإنهاء الاحتلال بالطرق السلمية.

وأضاف الشذر أن الفصلَ في أمر المتهمين بقتل العراقيين مرهون بالقضاء والمحاكم المختصة.

وكان الوزير عامر الخزاعي أكد في تصريحات سابقة أن المصالحة لن تشمل من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين.

فيما يرى المحلل السياسي واثق الهاشمي أن عملية اجتثاث الأفكار عملية مرفوضة، مثيرا التساؤل مجددا حول مفهوم المصالحة مع مَن؟ ولأي غرض؟ لافتا إلى وجود ضغوط سياسية وادوار خارجية تنال من عملية المصالحة الحقة. ونبه الهاشمي إلى أن تاريخ العراق الحديث شهد منذ النصف الثاني من القرن الماضي حالات من الإقصاء والتجريم مارستها قوى سياسية مختلفة ضد بعضها البعض، ما سمح باتساع ساحة الصراع والقتال وتراكم الضغائن.

وكانت مصادر إعلامية محلية قد كشفت بحسب أطراف مقربة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب عن انه تم إعداد ملف يتكون من ٧٠٠ تدريسي لفصلهم من الوظيفة بتهمة الانتماء إلى حزب البعث.

وقال القيادي في الكتلة حامد المطلك خلال تصريح إعلامي إن تطبيق إجراءات اجتثاث البعث بحق عدد من أساتذة الجامعات العراقية فيه ظلم وهو إجراء لا يراعي حقوق الإنسان وهو محاربة للناس في أرزاقهم، مضيفا انه لا توجد أدلة قانونية على أن أيدي أساتذة الجامعة ملطخة بدماء العراقيين.

وشدد المطلك على ضرورة أن تكون المعايير التي ستعتمد في ملف المساءلة والعدالة قانونية وإنسانية، وأن لا تتسبب بظلم شريحة من الشعب العراقي.

من جانب آخر قالت أساتذة في جامعة بغداد إن علي الأديب لم يكتف بإجراء تنقلات تعسفية بين أساتذة الجامعات العراقية وإنما عمد للانتقام منهم بشكل ثأري، ما يدعو المراقب إلى تفسير الأمر برمته على انه (عقدة نقص) من حملة الشهادات العليا الحقيقية وليس المزورة أو تلك التي تمنحها جامعات وهمية عبر الانترنت.

وأضافت الأستاذة التي رفضت الإفصاح عن اسمها خوفا من أن تطالها العقوبة الإدارية: أيضا الأديب تصرف بروح طائفية مقيتة جداً، في ظل عملية سياسية تعتمد الشراكة الوطنية.

مطالبة الحكومة وعلى رأسها المالكي مدعوة لإيقاف تجاوزات الأديب على النخب العلمية في العراق.

في غضون أكدت لجنة التعليم في مجلس النواب العراقي أمس الثلاثاء أن هناك خللاً في تطبيق قانون المساءلة والعدالة على موظفين في وزارة التعليم العالي، مشيرة إلى أن هناك استثناءات قانونية من هيئة المساءلة بحق بعض الموظفين. وقال رئيس اللجنة عبد ذياب العجيلي: إن "الملف الذي اعد لعملية الاجتثاث الأخيرة في وزارة التعليم العالي لا يصب في مصلحة عملية المصالحة الوطنية وبناء المجتمع" مبينا أن "هناك خللاً في آلية تطبيق القانون مما أدى إلى شمول أشخاص غير مشمولين بهذا القانون"، على حد قوله.

وأوضح العجيلي أن "قانون المساءلة والعدالة تم تطبيقه في وزارة التعليم العالي لكن هناك استثناءات قانونية صادرة من الهيئة نفسها"،مشيراً إلى أن "جميع العاملين في وزارة التعليم العالي إما لا ينطبق عليهم قانون المساءلة والعدالة أو هم مستثنون بصورة أصولية".

وترى مصادر مطلعة أن أعداداً من الموظفين الذين تمت إعادتهم إلى الخدمة في وزارة التعليم العالي ، كانوا في السابق منتسبين لوزارات ودوائر منحلة ، ولم تطبق عليهم أحكام الاجتثاث والمساءلة والعدالة، لحل وزاراتهم ودوائرهم.

وأكدت المصادر نفسها أن القانون يوجب إخضاع هؤلاء الموظفين لتطبيقات المساءلة والعدالة وخصوصا ان من بينهم ضباطا في التصنيع العسكري وبعض الدوائر الامنية المنحلة.

وجادل العجيلي بان "قانون المساءلة والعدالة تم تجميده عن العمل استنادا الى اجتماع أربيل"، منوها أن "هناك اتفاقاً بين قادة الكتل على أن يجمد هذا القانون وتشكل لجنة لإعادة النظر بهيكلية المساءلة والعدالة".

أنبـــاء

المصادقة على العبادي قائداً لشرطة البصرة

■ صادق مجلس محافظة البصرة على تنصيب قائد شرطة محافظة البصرة المؤقت بعد ترشيحه من قبل مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

وقال مدير إعلام المحافظة هاشم لعيبي إن المجلس صادق على تنصيب العميد فيصل كاظم العبادي قائدا لشرطة البصرة.

وأوضح "أن العبادي تم تنصيبه من قبل مكتب القائد العام للقوات المسلحة بديلا مؤقتا في بادئ الأمر بعد إقالة قائد شرطة البصرة السابق اللواء الركن عادل دحام"، مستدركا "تمت بعد ذلك المصادقة عليه وبشكل دائمي".

القوات العراقية تحتاج لتدريب الأميركان

■ ذكر وزير الدولة لشؤون الناطقية علي الدباغ أن العراق بحاجة إلى القوات الاميركية في مجال التدريب فقط لتدريب قواتنا الأمنية والجوية والبحرية، مستدركا بالقول "لكن القوات المقاتلة يجب أن تكون عراقية وهذه مهمة العراقيين".

وتابع الدباغ في حديث لوكالة شينخوا "إن المهمة الأساسية للحكومة في الوقت الحالي هي تثبيت الأمن وخروج القوات الأجنبية من العراق وتسلم المسؤولية الأمنية بالكامل"، مبينا أن "الإرهاب يستعمل سياسة الخلايا النائمة لكنه لم يعد قوة مهددة للأمن والسلم الاجتماعيين".

انضمام وزيرين إلى الكتلة البيضاء

■ كشفت الكتلة العراقية البيضاء عن أن وزيرين في الحكومة سينضمان قريباً إليها.

وقالت النائبة عالية نصيف إن الكتلة العراقية البيضاء لها أفاق تعاون جديدة مع مختلف الكتل السياسية وأعضاء بشكل انفرادي بهدف انضمامهم إلى الكتلة، مشيرة إلى أن "وزير الدولة لشؤون الخارجية علي الصجري، ووزير الثقافة سعدون الدليمي سينضمان قريبا إلى الكتلة".

وأوضحت نصيف أن كتلها اتفقت مع الوزيرين بشكل نهائي ولم يبق سوى الإعلان بشكل رسمي عن انضمامهما إلى الكتلة العراقية البيضاء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون